مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

سلسلة ورش عمل حول سوريا

يونيو 2013

تحديات الوحدة السورية:
طمأنة مختلف أطياف المجتمع السوري وتأطير التوافق الوطني

Foreign Policy at BROOKINGS

لمحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2013

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
http://www.brookings.edu/doha

رسالة من صاحب الدعوة

الأصدقاء والزملاء الكرام،

مرّت سنتان على بدء الثورة ضد بشار الأسد، وحتى الآن لم يتقبل كثيرون من أبناء الشعب السوري المعارضة التي يعتبرونها مقسّمة وحزبية وتفتقر إلى مشروع سياسي واضح. عقد مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع مجلس الديمقراطية في كاليفورنيا، ورشة عمل مغلقة في العاصمة الفرنسية باريس من 22 إلى 24 أبريل 2013. ركّزت ورشة العمل هذه على معرفة اهتمامات هذه الشريحة من الشعب السوري ومصالحهم. وشارك فيها أعضاء بارزون من المجتمعات العلوية، والمسيحية، والدرزية، وقادة أكراد وزعماء قبائل، فضلا عن ممثلين من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

وفي خلال مناقشتنا، برز عدد من النقاط الرئيسة سنعرضها في ما يلي. أولاً وقبل كلّ شيء، أوضح الحوار أن الأقليات السورية تخشى بشكلٍ متزايد من ازدياد الطائفية والجماعات المتطرفة في جميع أنحاء البلاد. اشتكى المشاركون من أنّ الائتلاف الوطني السوري لم يبذل جهوداً كافية لمعالجة مخاوف تلك الأقليات والفصائل التي بالأغلب إما وقفت مع النظام أو ترددت حيال الانضمام إلى الثورة.

بالإضافة إلى ما سبق، أكد المشاركون أن الجماعات المعارضة فشلت مراراً وتكراراً في وضع رؤية سياسية واضحة تحظى بموافقة أغلبية السوريين. وبهدف الحصول على المزيد من الشرعية والدعم داخل البلاد، قال المشاركون أنّ على المعارضة السورية أن تعمل على وضع حل سياسي فعال – وقد اتخذ شكل ميثاق وطني موحد في خلال مناقشتنا. ويُبنى هذا الميثاق الذي أيّده المشاركون على عملية تقاسم السلطة وتوافق واسع. وأشاروا أنه يجب أن يضمّ ويشمل عناصر من داخل المعارضة وخارجها، لكي تتاح الفرصة أمام كل مجموعة سورية لتحديد مصالحها والدفاع عنها في وطن واحد موحّد.

كما اقترح المشاركون أن يستند الميثاق الوطني السوري هذا على عمليات الحوار بين عناصر المعارضة وممثلي المجتمع المحلي، ربما تحت إشراف أو تيسير طرف دولي ثالث. وأضافوا أنّ من شأن هكذا مناقشات أن تعمل على تحديد الضمانات بين السوريين وعلى المستوى الدولي لتوفير الأمن وحماية حقوق معينة.

لقد أتاحت ورشة العمل هذه الفرصة أمام مختلف المجموعات السورية لكي تتعامل مع ممثلين رفيعي المستوى من فرنسا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وتركيا. وقد عبر المشاركون عن استيائهم حيال الاستجابة الدولية التي رأوا أنها غير كافية ومضللة. قالوا إنه، إلى جانب العملية السياسية التي ذكرناها أعلاه، يجب أن يكون هناك زيادة في الدعم العسكري من الحكومات الغربية بهدف تغيير التوازن سواء أكان على الأرض أو في أي مفاوضات مستقبلية. من جانبهم، أكد ممثلون دوليون أنّه من أجل الحصول على مزيد من الدعم من المجتمع الدولي، يتوجّب على المعارضة السورية التركيز على توسيع عضويتها، وعلى بناء مؤسسات سياسية وعسكرية فعالة داخل البلاد على حد سواء. وأضافوا أنّ هذا الجهد يجب أن يركز على المحاولات الجارية لإنشاء حكومة مؤقتة في "المناطق المحررة" وعلى تحسين التواصل مع الجهات الفاعلة المحلية على الأرض والتعاون معها.

أنه لمن دواعي سرورنا أن نقدم ملخّص اللقاء الآتي والذي استند إلى ما جاء في ورشة العمل التي أقل ما يمكن القول أنها كانت مثمرة وغنية بالأفكار. تجدون في هذا المستند موجزاً عن أهم المواضيع التي تمت مناقشتها والنتائج الرئيسة التي خلُص إليها الحوار، بالإضافة إلى بيان ختامي أصدره جميع المشتركين السوريين تجدونه في الملحق. وعُقدت المناقشة بموجب قواعد تشاتام هاوس (والتي تقضي بعدم الإشارة إلى المتحدثين أو إلى هوياتهم) ونذكّر أن الآراء الواردة أدناه هي آراء المشاركين.

لكم مني فائق الاحترام،

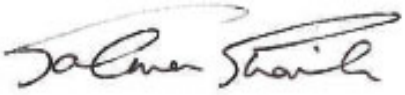

سلمان شيخ

مدير، مركز بروكنجز الدوحة

تحديات الوحدة السورية:
طمأنة مختلف أطياف المجتمع السوري وتأطير التوافق الوطني

سوريا في تفتت

وفي خلال جلسة مناقشة حول الوضع الحالي للأزمة السورية، أشار أغلبية المشاركين أنّ الطائفية هي همّهم الأكبر ووصفوها بأنها تهديد وجودي يعترض سوريا الموحدة. وأكّد العديد منهم على دور نظام الأسد في إثارة الفتنة الطائفية والسعي لتحويل الثورة إلى صراع طائفي بالمطلق. اعتمد النظام على سياسة صارمة تقوم على مبدأ "فرّق تسد" من خلال اعتماد خطة مجموعة في مواجهة أخرى والاستفادة من المخاوف الطائفية.

استناداً إلى ضابط علوي منشق عن الجيش النظامي السوري، يشعر النظام "بالراحة إزاء" مد التطرف المتزايد في المناطق السورية الشرقية والشمالية ويستفيد منه بشكلٍ مباشر. ويضيف الضابط أن الرئيس الأسد يشعر حالياً بالسعادة للسماح "للمناطق المحررة"، مثل الرقة، بالبقاء تحت سيطرة القوات المتطرفة التي يعزز انتشارها كلام النظام حول ظهور "تمرد إرهابي". وفاض آخرون بأفكارهم إلى حدّ التكهن أن الأسد تعاون سابقاً مع الجماعات المتطرفة في العراق وأنه يعمد حالياً إلى دعم الجماعات الجهادية كجبهة النصرة لإلصاق "السمعة السيئة" بالمعارضة السورية ومنع الدعم المالي عن الجيش السوري الحر.

قال العديد من المشاركين أن الخوف من وصول المتمردين الاسلاميين إلى السلطة منع الأقليات من الانضمام إلى الثورة خوفاً من أن تكون الأخيرة ماضيةً في الاتجاه الخطأ. والأهم من ذلك، كان هذا الخوف يمنع التوصل إلى توافق حول مصير نظام الأسد. يشير أحد المشاركين أن 20 بالمئة فقط من الشعب السوري يحارب حالياً لاقتلاع النظام، في حين يشكّل الآخرون – بينهم أغلبية علوية وكردية ودرزية ومسيحية كتلة كبيرة صامتة تقف بين ... النظام والمعارضة.

وكما شرح أحد الزعماء الدروز الكبار، أنّ الدروز في السويداء يخشون الانضمام إلى الثورة، خوفاً من انتقام ميليشيا شبيحة الأسد أو الجيش السوري التابع للنظام. وفي المضمار عينه، اعتبر مستشار سابق لنظام الأسد أن "العلويين لا يدافعون عن النظام بل يدافعون عن أنفسهم". فقد تزايد التفاف السوريين بشكلٍ كبير حول المجتمعات التي ينتمون إليها – أثنية كانت أم طائفية – بحثاً عن الحماية والقوة وذلك بدافع الرغبة بالحفاظ على ذاتهم.

وقد حذّر أحد النشطاء العلويين أنّ هدا الدافع قد يؤدي إلى المزيد من المخاطر، إذ إن "الخوف من مجزرة قد يدفع الناس إلى ارتكاب مجزرة".

وشدد المشاركون على الحاجة إلى طمأنة الأقليات وبناء الثقة بين مختلف المجتمعات والفصائل. واستناداً إلى ما أشار إليه أحد المراقبين الدوليين، "سيبقى بشار الأسد يشعر بالأمان" ما لم تحصل المعارضة على دعم الأقليات الرئيسية. وقال عضو في جماعة الإخوان المسلمين في سوريا أن " العلويين وحدهم القادرين على تحرير سوريا من بشار"، لافتاً إلى الحاجة الملحة إلى إشراك هذه الأقلية في مجريات الأمور. إلا أن ناشطاً من اللاذقية قال أن العلويين – بمن فيهم علوية القرداحة، مسقط رأس الأسد – الذين يحاولون التمرد على النظام، لم يلقوا التشجيع اللازم من بعض الإسلاميين داخل المعارضة، بدلاً من ذلك فقد تم "تهديدهم". وأضاف أن جهودهم لم تحظى إلا باهتمام ضئيل جداً في وسائل الإعلام المناهضة للنظام.

أوضح المشاركون أن دوامة العنف والطائفية تقود البلاد نحو المزيد من الانقسام السياسي والعسكري على حدّ سواء. وقد حذر البعض أن سوريا تشهد عملية تقسيم بطيئة أشبه "بالكانتونات"، في حين قال أحد المشاركين: "إننا نتجه نحو الانقسام السني، والكردي، والعلوي، والدرزي في سوريا". كما وأنّ الثورة قد عمقت الهوّة بين فقراء الريف والطبقات الوسطى الذين يعيشون في المدن. وقال أكاديمي كردي إن ثقافة الثورة التي انبثقت من القرى الريفية التي أصبحت اليوم تحت سيطرة المقاتلين الثوار، "هي غريبة إلى حد كبير عن البرجوازية الحضرية" في دمشق وحلب.

وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء غياب مبادرات سياسية من شأنها أن توقف الاتجاه نحو التفتت. وقد اعترفوا أن السوريين لم يضعوا حتى الآن صيغة سياسية فعالة للحفاظ على الوحدة السورية وفي الوقت نفسه إنهاء الأزمة ويسيرون بالبلاد نحو مرحلة انتقالية مستقرة. أصرّ ممثل دولي أنّه، وحتى الآن، "لم تقم المعارضة بعملها" وهو التوصل إلى اتفاق حول هكذا خطة وتعميمها. وقال سياسي مسيحي مخضرم "إننا، كمعارضة، منقسمون"، مضيفاً أن "كل طائفة تقدّم برنامجاً مختلفاً عما تقدّمه طائفة أخرى". وقال، إلى جانب مشاركين آخرين، إنه من الضروري التأسيس لعملية شاملة لوضع خطة مماثلة و"البدء بالقيام بخطوات جماعية".

"سيبقى بشار الأسد يشعر بالأمان" ما لم تحصل المعارضة على دعم الأقليات الرئيسية.

تغيير التوازن العسكري على الأرض

اتفق المشاركون أنه بهدف تغيير حسابات نظام الأسد وتهيئة الظروف للتوصل إلى حل في سوريا، يجب معالجة الخلل في التوازن العسكري بين الحكومة وقوات المعارضة. وكما تبين في خلال الفترة التي سبقت مؤتمر جنيف الثاني المقترح، فإن حالة الصراع الموجودة على الأرض ستغير موازين القوى في أي مفاوضات مستقبلية. وقال أحد المشاركين إنه في حين يتلقى النظام دعماً حاسماً من "إيران، وحزب الله، وروسيا، والحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي"، ما زال أصدقاء سوريا يواصلون سعيهم لإدارة الأزمة، بدلاً من حلها. والأكثر من ذلك أن الوضع الحالي يسمح للنظام بتقوية "خطوط الدفاع" الأساسية حول الساحل، وحمص، ودمشق، في الوقت الذي تقوم العناصر المتطرفة بتثبيت سيطرتها على أجزاء في الشمال والشرق.

وأكّد المشاركون أنّ التدخل الدولي هو أمر لا بدّ منه لتغيير هذا الخلل في التوازن العسكري. واقترح البعض أن على هذا التدخل أن يكون من خلال دعم الثوار بأسلحة أكثر – وأكثر تطوراً. في حين أضاف العديد من المشاركين أنّ على أصدقاء سوريا إطلاق "الضربات الجراحية" ضد ما يتم استخدامه لاستهداف المدنيين. وقالوا إنّ هذه الخطوات ليس من شأنها حماية المدنيين فحسب، بل أيضاً إرسال رسالة واضحة وضرورية مفادها أنّ أصدقاء سوريا يدعمون حقا إزالة بشار الأسد. وعلاوة على ذلك، فإن جهوداً أكثر تنظيماً وجدية لبناء قدرات الجيش السوري الحر ستكون حاسمة إزاء أية محاولات عزل المتطرفين المسلحين، الذين هم اليوم أكثر المجموعات المسلحة فعالية في سوريا.

وقال ضابط سابق في الجيش السوري أنّ إمالة التوازن العسكري على هذا النحو قد يؤدي إلى المزيد من الانشقاق، لا سيما بين "70 بالمئة من الجيش الذين هم من الطائفة السنية". تحدّث عن "أربعة علويين من الحرس الجمهوري كانوا على استعداد للانضمام إلى التحول"، غير أنه قال إنّ شخصيات كهؤلاء بحاجة إلى حوافز للإنشقاق وعليهم اختيار الوقت المناسب للقيام بالأمر. وأردف قائلاً إنّ في ظل الظروف الراهنة من السهل استبدال منشقين بأي أعضاء أوفياء آخرين.

في النهاية، يُعد مسار الصراع العسكري أمراً أساسياً في تشكيل المواقف بين السوريين حول طبيعة أي تسوية سياسية للصراع. وكما أشار أحد مستشاري الرئيس بشار الأسد السابقين فإن عدداً من السوريين ما زالوا لا يرون سقوط النظام أمراً حتمياً لا مفر منه. ويتابع المستشار قائلاً: "ما لم تتوفر القناعة الراسخة بأن سقوط نظام الأسد آت لا محالة، يصعب التوصل إلى إجماع ملموس حول شكل سوريا المستقبلي أو عناصر الدستور الجديد".

الحلّ العسكري وحده لن يحلّ المشاكل السورية

شدّد المشاركون بوضوح أن أي انتصار عسكري للمعارضة لن يأتي بالأمن على البلاد ولن يضمن سلاماً مستداماً فيها. وقد قال أحد المشاركين إنه في ظلّ توجه سوريا إلى انقسام مليء بالعنف، لن يمنع إسقاط بشار الأسد – بحدّ ذاته – المزيد من الصراع، سواء كان هذا الصراع مع عناصر النظام المتبقية أم بين جماعات الثوار المتنافسة. في حين أظهر البعض تخوفهم من أنّ اشتداد حدة الصراع قد يزيد على الأرجح من نفوذ الفصائل المتطرفة كجبهة النصرة.

بالتالي، أيّد المشاركون مبادرة سياسية قد تُسرّع تلاشي الدعم الذي يحظى به النظام وتعمل إلى بناء منصة للانتقال السلمي بالتزامن مع جهود عسكرية تبذلها المعارضة. وكان من المقرر مناقشة فكرة مماثلة في جلسة لاحقة، لكن المشاركين منذ بداية ورشة العمل قد عرضوا، كلّ على حدة، فكرة "ميثاق وطني" سياسي واجتماعي يقوم على مبادئ تقاسم السلطة والتوافق الواسع. علاوةً على ذلك، شددوا على عملية من شأنها أن تكون شاملة تضم السوريين جميعاً، بمن فيهم أولئك الذين لم يشاركوا في الإئتلاف الوطني السوري. وأشاروا إلى أن هذه العملية يجب أن تتيح الفرصة أمام كل السوريين للتعبير عن مصالحهم والتفاوض بشأن ضمانات حول معالجة هذه المخاوف ضمن إطار سوريا الموحدة.

بدا المشاركون شبه مجمعين على فكرة أن أي حل سياسي تقترحه المعارضة يجب أن يقوم على إزالة بشار الأسد من السلطة. وأعلنت شخصية إعلامية أنه يتعين على أي مشاريع سياسية تتضمن حواراً مع النظام ألا تسمح للأسد والمسؤولين عن قتل المدنيين من الفرار من دون محاكمة. ولكن بعيداً عن رأي الأكثرية، أعرب أحد الضباط العلويين السابقين أن المعارضة يجب أن تكون حذرة في ما يتعلق بإزالة الأسد بالقوة؛ فقتل الرئيس قد يؤدي إلى رد فعل حاد من قبل "عناصر طائفية" داخل الجيش وبالتالي المزيد من إراقة الدماء. فاقترح بدلاً من ذلك إزالة الأسد وغيره من الشخصيات البعثية الرائدة "من خلال الانتخابات"، مشيراً، على نحو محتمل، إلى الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في مايو 2014.

نحو ميثاق وطني

رداً على دعوات المشاركين لتطوير ميثاق وطني، وافق خبير دولي في إعادة الإعمار بعد الصراع على ضرورة معالجة سؤال "كيف سيقوم السوريون بإدارة تنوعهم"؛ مشيراً إلى أن ترك هذه القضايا إلى ما بعد سقوط النظام من شأنه أن يجعل الأمر أكثر صعوبة.

رغم ذلك، أوضحت المناقشة أن تطوير إجماع وطني لطمأنة مختلف أطياف الشعب السوري حول شكل سوريا المستقبلي سيكون محفوفاً بالتحديات. وقد أثارت قضايا ذات صلة بدور الدين في الدولة المستقبلية وبتقسيم السلطة بين المؤسسات المركزية والاتحادية جدلاً واسعاً.

أما بشأن مسألة الدين، فقد أصر عضو بارز في جماعة الإخوان المسلمين على أن "الجماعة" لا تريد دولة إسلامية لأنها لا تعتقد أنها تناسب التركيبة الاجتماعية السورية. وقد أيّد بعض المشاركين الذين لاحظوا انعدام الثقة الشعبية بمصطلح "العلمانية" دعوته إلى إنشاء "دولة مدنية". من ناحية أخرى أشار آخرون – لا سيما عددٌ من الممثلين العلويين – وبشكل قاطع أن الصيغة العلمانية الصريحة هي وحدها قادرة على ضمان الأداء السليم للديمقراطية السورية مع تنوعها الديني والعرقي.

ضرورة معالجة سؤال "كيف سيقوم السوريون بإدارة تنوعهم".

واجه ممثلون عن المجلس الوطني الكردي أيضاً بعض الاعتراض عندما أصروا على ضرورة أن يشمل أي ميثاق وطني ضمانات بشأن إنشاء نظام اتحادي. وفي هذا الصدد، أجاب البعض أن الفدرالية قد لا تلائم سوريا نظراً لتوزع الجماعات والأعراق داخل البلد بشكلٍ مختلط. وقال ناشط مسيحي بارز إنّه على السوريين أن يسعوا لفرض مكانتهم كمواطنين وليس بحسب طوائفهم على المستوى العام. وأضاف "إذا حاولنا حلّ القضية السورية من خلال منظور الطوائف والفصائل المختلفة، فلن نتوصل إلى بناء دولة موحدة".

استناداً إلى اقتراح خبير دولي، قد يكون الحل على المدى القريب لهذه الأنواع من المناقشات هو التركيز على "رسم مبادئ التعايش" وترك التفاصيل لعملية صياغة الدستور. مما لا شكّ فيه أن المشاركين كانوا قادرين على الاتفاق على عددٍ من تلك المبادئ العامة، بما في ذلك الالتزامات بالتعددية، المساواة في الحقوق، وسيادة القانون، والحفاظ على وحدة أراضي سوريا. لا يجب أن تُحدّد عناصر أي ميثاق وطني في المنظور القريب بشكل نهائي، بل يمكن أن تكون قابلة للتغيير.

وأشار مراقب دولي على اطلاع بالتحولات التي شهدتها أوروبا الشرقية إلى احتمال بروز حاجة لإعادة التفاوض حول هذه المبادئ أو غيرها من المبادئ على مدى المرحلة الانتقالية، سواء أكان الهدف إرساء المصالحة بين الأطراف المتنازعة أم السماح للآخرين بالدخول في العملية السياسية.

معالجة مخاوف الأقليات

إلا أنّه كان واضحاً أن الإعلان عن مبادئ عامة قد لا يكون كافياً لتشجيع مختلف الأقليات على الموافقة على عملية سياسية من هذا النوع. وكما قال أحد القادة في المجلس الوطني الكردي: "لا يأبه الناس على أرض المعركة بالمستندات والأوراق". في هذا الصدد، ظهر إصرار عدد كبير من المشاركين على حصول هذه الأقليات على "ضمانات واضحة" من المجموعات داخل سوريا والمجتمع الدولي في ما يتعلق بمجموعة من المسائل، بما في ذلك تأمين الأمن وحماية حقوق معينة. شدّد أغلبية المشاركين على ضرورة هذه الضمانات، غير أنّهم لم يوضحوا تماما الطريقة التي سيتم من خلالها تأمين الضمانات المطلوبة أو من هي الجهة المسؤولة عن التأكد من احترام هذه الضمانات. اقترح أحد المسؤولين أن يؤدي المجتمع الدولي – لا سيما الأمم المتحدة والجامعة العربية – دوراً أساسياً في هذا الشأن، مشيراً إلى المسائل الأمنية على الأرجح. من جهته، طلب دبلوماسي أميركي من ممثلي الأقليات أن يكونوا أكثر دقة في ما يتعلق بالضمانات التي يطلبون وأن يحددوا الخطوات الواقعية لمعالجة هذه المطالب مع المعارضة.

وضمن بعض مخاوف المجتمع الكردي التي يتوجب حلّها بهذه الطريقة، طالب ممثلو المجلس الوطني الكردي باستمرار بوضع دستور من شأنه أن يضمن قيام "دولة اتحادية لا مركزية" والمساواة في الحقوق لجميع السوريين، أيا كانت أصولهم العرقية. وأشار أحد قادة المجلس إلى أن النظام قادر حالياً على تقديم هذا النوع من الضمانات؛ فمنذ بداية الثورة كان في الواقع قد منح الجنسية لآلاف الأكراد السوريين ورفع الحظر على تعليم اللغة الكردية. وقال إنّ سيتوجّب على المعارضة أن تضاهي هذا النوع من الالتزامات. علاوة على ذلك، أثار عضو آخر في المجلس الحاجة إلى توفير المزيد من الإغاثة الإنسانية للمناطق الكردية، التي قال إن المعارضة قد أهملتها في أطار المساعدات التي تقوم بها. وحث القوى الدولية للتعامل بشكل مباشر مع الأكراد.

وفي إطار وصف بعض الأمور الرئيسية التي تشغل المجتمع العلوي، تحدث أحد المشاركين عن الحاجة إلى توضيح هوية تلك المجموعة في مرحلة ما بعد الأسد – سواء بصفتها طائفة إسلامية أو حزب معين – مشدداً على أنه يجب أن لا تصنف في عداد المرتدين. وقال إنّه يجب عدم التمييز ضد العلويين – الذين وظفتهم الدولة – على أساس هويتهم، وينبغي الحفاظ على وظائفهم في حال دعت الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، تحدّث المشاركون عن ضرورة معالجة مسألة حق الملكية فيما يتعلق بالأرض التي صادرها النظام وأعطاها للعلويين. كان هناك خوف من أن تؤدي الجهود التي بذلها المالكون السابقون لاستعادة هذه الأملاك إلى المزيد من العنف الطائفي في المناطق الساحلية المختلطة.

طالب المشاركون بعمليات حوار تمكّن الأقليات وغيرهم من الفاعلين من التعبير عن مخاوفهم وطلب ضمانات فعّالة. واتّفق المشاركون أنّ هذه العمليات أساسية لبناء الثقة الضرورية بين مختلف فئات المجتمع السوري والعمل للوصول إلى توافق أفضل حول رؤى تتعلق بمستقبل سوريا. ودعم عدد كبير من المشاركين ضرورة وجود فريق مستقل ثالث كالأمم المتحدة لدعم الحوارات هذه وتسهيلها.

الدروس المستفادة من مؤتمر القاهرة

أكّد العديد من المشاركين الحاجة إلى الاستفادة من الخبرات السابقة، لا سيما "وثائق القاهرة" المتفق عليها في يوليو 2012، للتخطيط لأي مرحلة انتقالية. تتضمن هذه الوثائق – التي تمت صياغتها في اجتماع ضمّ حوالي 250 ممثل للمعارضة – على "خطة المرحلة الانتقالية" ودستور نموذجي يسمى "بالميثاق الوطني". وفي إطار مناقشة سبب فشل هذه المبادرة، أكد المشاركون أنها لم تؤدي إلى إجماع حقيقي ولم تضع الوسائل المناسبة لحل الخلافات العالقة. من جهتهم، قال أعضاء من المجلس الوطني الكردستاني إنهم لا يمكنهم دعم "وثائق القاهرة" لاعتراضهم على بعض مصطلحات تشير إلى الأكراد السوريين ولكنهم ليس لديهم أي طريقة يمكنهم من خلالها طرح مشاكلهم ومعالجتها.

كذلك، أدّى الفشل في الاتفاق على الآليات التي من شأنها إيصال فحوى المبادرة والترويج لها إلى سقوط هذه المبادرة. وأشار البعض إلى أنّه أمر يدعو للسخرية أن يفشل المجلس الوطني السوري في التصديق على لجنة متابعة مكلفة بالترويج للخطة، في حين لعب المجلس نفسه دوراً أساسياً في عملية صياغة وثائق القاهرة.

اتفق المشاركون على أنّه ينبغي أن تستند أية مشاريع سياسية مستقبلية على عمليات حوار طويلة المدى تتم بطريقة أكثر فعالية، لا سيما داخل سوريا. إلا أنهم لم يقدّموا تفاصيل كافية حول كيفية تحقيق ذلك. من جهّته، أكّد أحد النشطاء أنه سيكون تحدياً أن يتم دمج علويي المنطقة الساحلية في هذه الجهود، نظراً لأنهم يفتقرون إلى التنظيم القيادي ووسائل الإعلام المستقلة عن النظام. من جانبهم، قال أعضاء في الائتلاف الوطني السوري إن الخطة الانتقالية التي يعملون على تطويرها حالياً من شأنها أن تستند إلى هذه الجهود السابقة وتعكس نتائج أية حوارات جارية.

توسيع الائتلاف الوطني السوري

اتفق أغلب المشاركين، بمن فيهم ممثلو الائتلاف الوطني السوري وأصدقاء سوريا، أن توسيع قاعدة الائتلاف تشكّل خطوة مهمة نحو تشكيل أية مبادرات سياسية يحركها الإجماع. لكن بعضهم اشتكى على ما اعتبروه فشل الائتلاف في حل الخلافات الداخلية، وتلاعب قوى إقليمية به، وافتقاره للشرعية الديمقراطية. وقال بعض المشاركين إنّ الشرعية التي استمدت أتت من الاعتراف الخارجي بدلاً من الدعم الداخلي أو الاستفتاء. وفي الوقت نفسه، أكد أعضاء الائتلاف الوطني السوري أنه في حالة الثورة، كان من الطبيعي أن تُلتمس شرعية الهيئات القيادية من الثورة نفسها، وليس من آليات ديمقراطية.

وفي هذا الصدد، قال أحد أعضاء الائتلاف إنّه كان هناك "إرادة للتوسيع" – لاسيما لضم المزيد من الأكراد والنساء – على الرغم من أن هذا التوسيع لن يتحقق عن طريق تصويت شعبي. وعلى المستوى العسكري، كان الجيش السوري الحر – والذي كان يكافح من أجل التعامل مع كتائب لم تتبع تعليماته – يسعى إلى سياسة مماثلة تقوم على "الحوار والاستيعاب"، بحسب ما قاله قيادي بارز في الائتلاف. وقال أحد الأشخاص المطلعين على المبادرة إنّ الجهود التي بُذلت مؤخراً لإنشاء حكومة مؤقتة في شمال سوريا صُمّمت أيضاً لمعالجة هذه القضايا، وزيادة فعالية الائتلاف، وبالتالي لزيادة شرعيتها على الأرض. دعم ممثلون دوليون هذه الخطة بقوة، غير أنهم قالوا إنّ توسيع الائتلاف ينبغي أن يهدف إلى دمج المزيد من الجهات الفاعلة التي تعمل على الأرض داخل سوريا، مثل لجان التنسيق المحلية والتكنوقراط القادرين على بناء مؤسسات فعّالة.

وعلى الرغم من هذه الرغبة الجلية للتوسيع، ما زال الائتلاف يصارع ويبذل جهوداً من شأنها توسيع عضويته. سعى الائتلاف في اجتماع عقده في نهاية شهر مايو – والذي

حصد نجاحاً محدوداً – لدمج مجموعة من الشخصيات الليبرالية، في الوقت الذي كشف فيه عن عدم رغبة العديد من الأعضاء إلى توسيع التمثيل بشكل ملحوظ.

دور أصدقاء سوريا

اتفق أغلب المشاركين أن الحكومات الغربية لم تقم بما فيه الكفاية لحماية المدنيين وتوفير الدعم العسكري للمعارضة والقوات الثورية المسلحة – وبالتالي فأنها قد "أخفقت في وعودها". وقال البعض أن السبب وراء غياب التحرك الدولي هو مجموعة من الدوافع التآمرية. من جانبه، قال زعيم درزي إنّ الغرب يضع مصالح إسرائيل وأمنها فوق مصالح سوريا و أمنها. في حين قال سياسي كردي إنّ المجتمع الدولي سعى إلى إطالة أمد الثورة من أجل تدمير القدرات إيران العسكرية لإيران وحليفتها الرئيسية في المنطقة. فيما ذهب أكاديمي كردي إلى حدّ القول إنّ القوى الغربية كانت تحاول "الحفاظ على النظام"، خوفاً من قوة المتطرفين العسكريين.

في حين أبدى ممثلون غربيون تفهمهم لإحباط المشاركين وعبروا عن استعدادهم لتقديم مزيد من الدعم، قالوا إنّ شعوب الدول الغربية لا ترغب كثيراً بالتدخل في سوريا، لاسيما بعد خبرتها من تدخلاتها الحديثة في العراق، وأفغانستان، وليبيا. وأوضح دبلوماسي أمريكي أن إقامة مناطق آمنة أو منطقة حظر الطيران – كما طالب البعض – ستتطلب جهوداً عسكرية معقدة تؤدي للتدخل. ومشيراً إلى منطقة حظر الطيران التي دامت عشر سنوات في العراق، قال الدبلوماسي إنّ الولايات المتحدة لن تقدم على التزام طويل الأمد في سوريا من دون أن تكون على معرفة بالنتيجة النهائية المحتملة. وبحسب دبلوماسي فرنسي، أنّ 62 بالمئة من الشعب الفرنسي يعارض تقديم "المساعدات الفتاكة" للمعارضة السورية. وأردف قائلاً إنّ التهديد بالإرهاب والتطرف قضية حساسة في فرنسا، مضيفاً أن صدى الهجوم الأخير على السفارة الفرنسية في ليبيا الذي يتردد في أذهان الفرنسيين من شأنه إضعاف الرغبة في التورط أكثر.

وأجمع الممثلون الدوليون أنّه تقع على عاتق السوريين مسؤولية رسم مستقبلهم وشجعوهم على إيجاد حلول تقودها شخصيات سورية. وانتقد دبلوماسي أمريكي المعارضة لعدم وضع خطة لإيجاد حل سياسي لإنهاء الصراع، قائلاً: "لا تطلبوا منا القيام بالمزيد إذا كنتم لا تقومون بالجزء الخاص بكم". وقال دبلوماسي بريطاني إنّ "الثورات تتحقق من خلال 80 بالمئة من الجهود السياسية و20 بالمئة من الجهود العسكرية" وإن "هذه الثورة ستتحقق من خلال الجهود السياسية".

وقال الدبلوماسي الأمريكي إنّ واشنطن ما زالت تدرس بشكل متزايد إمكانية تقديم مساعدات عسكرية "فتّاكة"، ولكن تحتاج إدارة أوباما في المقام الأول إلى تأكيدات أكثر وضوحاً حول النهاية التي تريدها المعارضة. وفي أعقاب الحوار، قالت الولايات المتحدة أنه قد يكون تقديم دعم عسكري أكبر أمراً محتملاً في حال رفض الأسد الالتزام بمؤتمر جنيف الثاني للسلام. وقال الدبلوماسيون البريطانيون والفرنسيون إنّ حكومتيها كانتا تقودا جهود الاتحاد الأوروبي الرامية لرفع حظر الأسلحة المفروض على المعارضة السورية – وهي الخطوة التي تم اتخاذها منذ ذلك الحين – واستمرتا بالعمل عن كثب مع وحدة تنسيق المساعدة التابعة للائتلاف الوطني السوري ومع اللواء سليم إدريس، قائد المجلس العسكري الأعلى. وأضافوا أنه من أجل الحصول على مزيد من الدعم من المانحين الغربيين، ينبغي على المعارضة السورية التركيز على رسم خطط انتقالية واضحة وتمثيل أوسع ومؤسسات سياسية وعسكرية فعّالة.

> **"لا تطلبوا منا القيام بالمزيد إذا كنتم لا تقومون بالجزء الخاص بكم".**
>
> **-دبلوماسي أمريكي**

وقد رحّب الممثلون الدوليون بمقترحات المشاركين لتطوير ميثاق وطني وشددوا على الحاجة إلى توسيع طبيعة التمثيل داخل الائتلاف الوطني السوري، كذلك ضرورة تحسين التواصل مع الجهات الفاعلة المحلية والتعاون معها. وقال الممثّل البريطاني إنه من خلال بناء وحدة وطنية ومؤسسات ذات مصداقية، "يتوجّب على المعارضة السورية إيجاد سبل لإقناع السوريين أنها تمثل الحل الأفضل لمستقبلهم".

ملحق: البيان الختامي

باريس ٢٤ أبريل ٢٠١٣

اجتمعت ثلة من السوريين من شتى مكونات الشعب السوري بكافة أطيافه السياسية والفكرية والدينية والمذهبية والقومية وبحضور جيد للمرأة السورية المشاركة في الثورة وبرعاية وحضور ممثلي أهم دول أصدقاء الشعب السوري، للحوار حول الوضع الحالي في سوريا ومستقبل الوطن والتطورات المتوقعة. اتفق المجتمعون على ما يلي:

أن سوريا تعاني من أزمة حادة وخطيرة تسبب بها النظام الحالي، تهدد وحدة التراب الوطني والسلم الأهلي وتنذر بحالة كارثية إذا لم توضع حلولاً مناسبة لها.

اتفق المجتمعون على نبذ التطرف والإرهاب بأي شكل كانا ومن أي طرف آتيا وعلى رفض أي طرح للازمة السورية مبني على التقسيم الطائفي للمجتمع السوري.

يعتبر المجتمعون أنّ من أسباب استمرار الأزمة هو غياب مشروع وطني جامع يطمئن الشعب السوري بكل مكوناته والمجتمع الدولي وعدم وجود خارطة طريق واضحة للوصول إلى اليوم التالي.

يرى المجتمعون أن التجاذبات الدولية حول القضية السورية من أسباب تعقيد الأزمة وتنذر باستمرارها و ازدياد تداعياتها الوطنية والإقليمية والدولية.

يؤكد المجتمعون على ضرورة إسقاط نظام بشار الأسد بكل رموزه وأركانه وهذا يتطلب حشد طاقات كل أبناء الشعب السوري بمختلف مكوناته و توجهاته من خلال:

1. بلورة مشروع وطني جامع من خلال الاستفادة من الجهود الوطنية السابقة ومشاركة القوى الثورية الميدانية ليطمئن جميع مكونات المجتمع السوري و يساعد في تحقيق السلم الوطني والاستقرار الإقليمي.

2. دعم مساعي توسيع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة من خلال الحوار مع القوى التي لم تمثل بعد.

3. تأكيد حرصنا الحقيقي على حقن الدم السوري وقبولنا بحل سياسي يحفظ الوطن والمواطنين ويحقق مطالب الثوار وسقفها الأدنى تنحي بشار أسد طوعاً أو إسقاطه، وهذا يستدعي رسم خارطة طريق واضحة يدعمها الثوار و يؤيدها أصدقاء الشعب السوري، ويساعد في تأمين ما تحتاجه لضمان نجاحها من خلال جدول زمني صارم.

4. وبالتزامن مع العمل على الحل السياسي، نؤكد على الاستمرار في دعم الثورة بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك تقديم الإغاثة والدعم العسكري والسياسي وتأمين ما تحتاجه لحسم المعركة لصالح الشعب السوري، ووضع المجتمع الدولي أمام واجباته القانونية والأخلاقية في حماية المدنيين، أو دعم الثوار بالسلاح النوعي لتقويض آلة القتل و الدمار الأسدي وفق الضوابط والآليات الوطنية اللازمة لضمان استخدامها ضد عصابات بشار أسد حصراً.

اتفق المجتمعون على ضرورة إصدار ميثاق وطني تتوافق عليه مكونات الشعب السوري بجميع توجهاته الفكرية والسياسية، يتضمن حلاً جذرياً عادلاً وشاملاً للقضية الكردية في سوريا. كذلك، أكّدوا على ضرورة المباشرة بالخطوات العملية والإجرائية اللازمة لضمان صياغة هذا الميثاق وإصداره بأسرع وقت ممكن.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تمّ إنشاء مركز بروكنجز الدوحة من خلال مبادرة من معهد بروكنجز في واشنطن. يأخذ المركز من الدوحة مقرًّا له ويقوم بتحليلات سياسية وبحوث مستقلّة عالية الجودة عن منطقة الشرق الأوسط. يحافظ المركز على سمعةٍ اكتسبها من خلال التأثير السياسي والبحوث الميدانية المتطورة التي تركّز على القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والجيوسياسيةً في منطقة الشرق الأوسط الكبير بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

يرأس مجلس المستشارين الدولي لمركز بروكنجز الدوحة معالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية و الرئيس المشارك ستروب تالبوت. ويدير المركز سلمان شيخ.

تمّ إطلاق المركز باتفاقية تعود إلى الأول من يناير 2007، وتمّ افتتاحه رسمياً من قبل معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في 17 فبراير 2008، بحضور كارلوس باسكوال، نائب رئيس معهد بروكنجز لدراسات السياسة الخارجية السابق ، ومارتن إنديك، نائب الرئيس لدراسات السياسة الخارجية في معهد بروكنجز، وهادي عمرو،المدير المؤسس لمركز بروكنجز الدوحة. يتم تمويل المركز من قبل دولة قطر.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصياتٍ بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الأربعة التالية:

1. الديمقراطية و الإصلاح السياسي و السياسات العامة
2. العلاقات بين منطقة الشرق الأوسط و الدول الآسيوية الناشئة بما في ذلك الشؤون الجيوسياسية و اقتصاد الطاقة
3. الصراعات وعمليات السلام في المنطقة
4. الإصلاح التعليمي و المؤسسي و السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث معهد بروكنجز في المنطقة، و هو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حواراتٍ حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأميركية؛ استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية؛ ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحاليل بروكنجز. و يساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومعهد بروكنجز في تصميم و تنظيم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي، الذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وفي تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم معهد بروكنجز الأساسية، وهي النوعية و الاستقلالية و التأثير.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2013

تحديات الوحدة السورية: طمأنة مختلف أطياف المجتمع السوري وتأطير التوافق الوطني
سلسلة ورش عمل حول سوريا

سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية: هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً للإسلاميين العرب؟
موجز السياسة، أحمد ت. كورو

السلام الدائم: رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية
دراسة تحليلية، ابراهيم شرقية

نحو شراكة إستراتيجية؟ الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في شرق أوسط ثائر
موجز ورشة عمل

أجندة للحقوق في العالم الإسلامي؟ تطور إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان
دراسة تحليلية، توران كيا اوغلو

2012

إصلاح القطاع الأمني في مصر: المعضلات والتحديات
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، عمر عاشور

بين التدخل والمساعدة: سياسة الدعم الدولي في مصر وتونس و ليبيا
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحولات العربية

ضياع سوريا (وكيفية تجنبه)
موجز السياسة، سلمان شيخ

شيوخ و سياسيون: نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة
موجز السياسة، ستيفان لاكروا

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2012
تقرير مركز بروكنجز الدوحة

التصويت من أجل التغيير: المخاطر و الاحتمالات التي تواجه أول انتخابات التحولات العربية
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، إيلن لاست

تحليل اتجاه الإسلاميين في ليبيا: الصعود و التحول و المستقبل
موجز السياسة، عمر عاشور

بداية المرحلة الانتقالية: السياسة والاستقطاب في مصر وتونس
حوارات مركز بروكنجز الدوحة للتحولات العربية

صياغة دستور مصر: هل يمكن لإطار قانوني أن يعيد إحياء عملية الانتقال؟
موجز مركز بروكنجز الدوحة و جامعة ستانفورد للتحولات العربية، تامر مصطفى

تحرير الممالك؟ كيف تدير ممالك الخليج إصلاح التعليم
دراسة تحليلية، لي نولان